وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Sunday, 09 November, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

النفط يرتفع وسط آمال بإعفاء المجر من العقوبات المفروضة على الخام الروسي

الاقتصادية

ارتفعت أسعار النفط عند التسوية خلال تعاملات اليوم بعد أن قلصت خسائرها في منتصف الجلسة، مدعومة بآمال تتعلق بإمكانية إعفاء المجر من العقوبات المفروضة على النفط الروسي، وذلك بالتزامن مع لقاء الرئيس الأمريكي دونالد ترمب برئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان في البيت الأبيض.

صعدت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار 25 سنتًا أو 0.39% لتسجل 63.63 دولارًا للبرميل، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 32 سنتًا أو 0.54% ليبلغ 59.75 دولارًا للبرميل.

ورغم الارتفاع اليومي، يتجه الخامان نحو تراجع أسبوعي يقارب 2%، متأثرين بزيادة الإنتاج من كبار المنتجين العالميين.

آمال دبلوماسية ومخاوف من فائض المعروض

وقال جون كيلدوف، الشريك في شركة "أجين كابيتال"، إن الأسواق تتابع باهتمام اجتماع ترمب وأوربان لاحتمال أن يسفر عن تفاهم يخفف العقوبات المفروضة على شركتي "لوك أويل" و"روسنفت" الروسيتين.

وتعتمد المجر بشكل كبير على واردات الطاقة الروسية، وهو ما أثار انتقادات من بعض حلفائها الأوروبيين.

من جانبه، أشار توني سيكامور المحلل في "آي.جي ماركتس" إلى أن الزيادة المفاجئة في المخزونات الأمريكية بمقدار 5.2 مليون برميل خلال الأسبوع الجاري أججت المخاوف من فائض في المعروض العالمي، ما يضغط على الأسعار ويحد من مكاسبها.

ارتفاع المخزونات الأمريكية

وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن مخزونات النفط الخام ارتفعت بأكثر من المتوقع نتيجة زيادة الواردات وانخفاض نشاط التكرير، في حين تراجعت مخزونات البنزين ونواتج التقطير.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«سوق الكربون الطوعي» السعودية بين العمالقة: شراكات دولية ترسم مسار الحياد الصفري

الشرق الأوسط

أعلنت شركة «سوق الكربون الطوعي» الإقليمية (VCM)، التي أسسها «صندوق الاستثمارات العامة» و«مجموعة تداول السعودية»، إبرام سلسلة من الاتفاقيات الاستراتيجية الجديدة التي تهدف إلى تعزيز شبكة شركائها على الساحة الدولية، وتعزيز نزاهة منصتها الرقمية لتداول أرصدة الكربون.

وتأتي هذه الخطوة في إطار سعي الشركة لترسيخ مكانتها لتكون من أبرز الأسواق العالمية في مجال الكربون، ودعم الأهداف الوطنية للوصول إلى الحياد الصفري.

وتُعد أسواق الكربون الطوعية أداة اقتصادية وبيئية حيوية لا غنى عنها في المعركة العالمية ضد التغير المناخي. فبينما تسعى الشركات والحكومات لتحقيق أهداف الصافي الصفري، تبرز أهمية هذه الأسواق بوصفها آلية لتمويل مشروعات خفض الانبعاثات، وإزالتها، خاصة الانبعاثات «صعبة الإزالة» التي لا يمكن خفضها بشكل فوري.

وستكون أسواق الكربون الطوعية محوراً مهماً في مناقشات مؤتمر الأطراف الثلاثين (كوب 30) المقرر انطلاقه في بيليم بالبرازيل الأسبوع المقبل من خلال بحث تنفيذ المادة 6 من اتفاقية باريس، التي تُنظِّم أسواق الكربون الدولية.

في هذا السياق، تُمثل شركة «سوق الكربون الطوعي» ركيزة أساسية لتحقيق الالتزامات الوطنية الطموحة للمملكة بالوصول إلى الحياد الصفري بحلول 2060، وتأكيداً على دورها باعتبار أنها لاعب عالمي مؤثر في هذا المجال.

واليوم، لم تعد شركة «سوق الكربون الطوعي» مجرد منصة تداول محلية، بل أصبحت، كما صرح رئيسها التنفيذي المكلف فادي سعادة لـ«الشرق الأوسط»، واحدة من أكبر 3 أسواق كربون في العالم.

فقد نجحت الشركة في تداول أكثر من 10 ملايين رصيد كربوني منذ تأسيسها، تم تداول نصفها خلال الأشهر الاثني عشر الماضية فقط، مما يعكس النمو السريع، والإقبال المتزايد على حلول خفض الانبعاثات في المملكة، وفق ما كشفه سعادة.

ولفت إلى أن الشركة تمكنت من ضم أكثر من 40 جهة رائدة في المملكة، تغطي هذه الجهات مجتمعة أكثر من 70 في المائة من الانبعاثات الكربونية للشركات في البلاد، مما يبرز دور السوق المحوري في الأجندة الوطنية.

وأكد سعادة على الدور «المحوري» للأسواق الطوعية للكربون في تحقيق الحياد الصفري، خاصة أن الشركات لا تستطيع خفض جميع انبعاثاتها فوراً، خصوصاً الانبعاثات «صعبة الإزالة».

اتفاقات استراتيجية

أنقر هنا للرجوع للأعلى

كشفت شركة «سوق الكربون الطوعي» عن ثلاثة محاور رئيسة لعمليات التوسع الجديدة: التوسع الرقمي، وتأمين أرصدة عالية الجودة، وتعزيز نزاهة السوق.

إذ وقّعت مذكرة تفاهم مع شركة «سيمبلنايت»، المتخصصة في تكنولوجيا التحول الرقمي، لإعداد خدمة لتعويض الانبعاثات الكربونية لعملائها عند شراء خدمات السفر، وأسلوب الحياة، والخدمات الحكومية عبر برنامجها الخاص.

وتُعد «سيمبلنايت» من الشركات الرائدة في تسريع التحول الرقمي عبر حلول وتطبيقات مدعومة بالذكاء الاصطناعي في قطاعات متعددة تشمل الخدمات المالية، والعقارات، والسيارات، والسفر.

كما أبرمت الشركة اتفاقية حصرية مع «ألتيتيود» السويسرية، المتخصصة في تجميع أرصدة إزالة الكربون الدائم، تتيح بموجبها لـ«سوق الكربون الطوعي» توفير أرصدة «ألتيتيود» في السوق السعودية، بما يتماشى مع رؤيتها في دعم حلول إزالة الكربون الدائم للشركات الساعية لتحقيق صافي انبعاثات صفري.

كما أعلنت الشركة عن تعاون مع «مجموعة القريان» المتخصصة في إعادة التدوير الصناعي، لتقديم خدمات استشارية تُسهم في إنشاء أرصدة كربون ناتجة عن إعادة تدوير النفايات الإلكترونية، ما يعزز توافر الأرصدة المحلية للتداول في السوق.

ووقّعت شراكة استراتيجية مع شركة «إم إس سي آي» العالمية لتوفير تحليلات متقدمة حول أسواق الكربون للشركات السعودية، بما يساعدها على إعداد وتنفيذ استراتيجيات فعالة لخفض الانبعاثات، تماشياً مع مستهدف المملكة للوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2060.

ولتعزيز نزاهة السوق، وشفافية جودة الأرصدة المتداولة، وقّعت الشركة اتفاقية مع «بي زيرو كربون»، وهي وكالة مستقلة لتصنيف الكربون، للاستفادة من خدماتها في تقييم أرصدة الكربون المتاحة للتداول. وتُسهم هذه الخطوة في تمكين المشاركين في المنصة من التحقق من جودة الأرصدة، وضمان موثوقيتها وفقاً لأعلى المعايير الدولية.

الآفاق العالمية

في سياق النمو المتسارع لقطاع الكربون عالمياً وإقليمياً، أشار سعادة إلى تقرير صادر عن شركة «ماكينزي» يُقدّر أن القيمة الإجمالية لسوق مشروعات إزالة الكربون قد تصل إلى 1.2 تريليون دولار.

ويؤكد هذا التقدير الضخم على الأهمية المتزايدة لهذا القطاع، والنمو غير المسبوق الذي يشهده، وهو ما دفع شركة «سوق الكربون الطوعي» إلى توسيع نطاق عملياتها لتشمل شراكات استراتيجية مع جهات فاعلة من أوروبا، وآسيا، والأميركتين.

كما تعزز تقديرات سوق الكربون الطوعي هذا التوجه، حيث من المتوقع أن يرتفع حجم سوق تعويض الكربون الطوعي بشكل هائل من ملياري دولار في عام 2020 إلى نحو 250 مليار دولار بحلول عام 2050. ويؤكد هذا النمو المتوقع الدور المحوري الذي تضطلع به شركة «سوق الكربون الطوعي» في بناء منظومة موثوقة لتداول الأرصدة الطوعية في المنطقة، والعالم.

الموثوقية والجودة

وشدد سعادة على أن الموثوقية والمصداقية هما الأساس الذي يقوم عليه عمل «سوق الكربون الطوعي»، موضحاً

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أن الأرصدة المتداولة لا تُقبل إلا إذا استوفت أعلى معايير الشفافية والجودة، ويتم التحقق منها عبر جهات تدقيق وتصنيف مستقلة، ومعايير معترف بها دولياً.

المنصة الرقمية

في نوفمبر (تشرين الثاني) 2024، دشنت الشركة أول منصة لتداول أرصدة الكربون الطوعي في المملكة. وقد صُمّمت هذه المنصة لتلبية متطلبات السوق من حيث الشفافية، وقابلية التطوير، وزيادة السيولة.

وتتميز المنصة ببنية تحتية مؤسسية تتيح معاملات آمنة وشفافة، وتوفر بيانات وأسعاراً لمشروعات أرصدة الكربون، إضافة إلى التكامل مع السجلات العالمية، وإمكانية تطوير بنية تحتية متخصصة لتداول الأرصدة وفق مبادئ التمويل الإسلامي.

يُذكر أن الشركة أُسست في أكتوبر (تشرين الأول) 2022، بملكية 80 في المائة لـ«صندوق الاستثمارات العامة» و20 في المائة لـ«مجموعة تداول السعودية»، بهدف إنشاء سوق موثوقة للكربون الطوعي ذات تأثير عالمي.

ومنذ تأسيسها، نظّمت الشركة أول مزادٍ لها خلال «مبادرة مستقبل الاستثمار 2022»، وباعت في يونيو (حزيران) 2023 أكثر من 2.2 مليون طن من أرصدة الكربون في أكبر عملية بيع من نوعها في نيروبي، كما استضافت «مؤتمر أسواق الكربون في دول الجنوب العالمي» في العام نفسه، قبل أن تُطلق منصتها الرقمية الكبرى في نوفمبر 2024 على هامش «مؤتمر الأطراف (كوب29)»، حيث باعت أكثر من 2.5 مليون طن من الأرصدة الطوعية في مزادها الثالث.

نحو «كوب 30»

يأتي الدور المتنامي لـ«سوق الكربون الطوعي»، المدعوم بهذه الإنجازات والمتمثل في تداول أكثر من 10 ملايين رصيد كربوني وتنظيم المزادات الكبرى، في وقت تستعد فيه الأجندة المناخية العالمية للتركيز على التنفيذ الفعلي للالتزامات، وخصوصاً مع اقتراب موعد مؤتمر الأطراف الثلاثين (كوب 30) المقرر انطلاقه في بيليم بالبرازيل الأسبوع المقبل. وما أعلنت عنه شركة «سوق الكربون الطوعي» من اتفاقات استراتيجية يمكن إدراجه في إطار التطبيق العملي لما سيناقش في «كوب 30»، الأمر الذي يرسخ مكانة المملكة بوصف أنها شريك فاعل يساهم بفعالية في تسريع خطى العمل المناخي العالمي المطلوب لتحقيق أهداف اتفاق باريس، ومواجهة التحديات التي سيناقشها «كوب 30».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

كشف غاز جديد بالصحراء الغربية فهل يدعم مصر لتقليص الاستيراد؟

اندبندت

محمود الجمل

انطلقت آمال كبيرة في مصر بعد اكتشاف حقل ظهر البحري الضخم عام 2015، إذ بدا أن البلاد في طريقها نحو الاكتفاء الذاتي والتحول إلى مركز إقليمي للطاقة، بيد أن التراجع الملحوظ في الإنتاج المحلي منذ عام 2022 دفع القاهرة إلى اللجوء لاستيراد الغاز من إسرائيل، قبل أن يتجمد عقد توريد كبير الأسبوع الجاري.

في ظل هذه الخلفية، ينبثق الكشف الجديد للغاز في "منطقة بدر–15" بالصحراء الغربية كمحور جديد يعيد النظر في استراتيجيات مصر، إذ إنه يشكل انعطافة محورية بين الاعتماد الخارجي وتعزيز الإنتاج الداخلي.

اكتشاف ظهر: الطموح الكبير في شرق المتوسط

في سبتمبر (أيلول) 2015، أعلنت شركة "Eni" الإيطالية اكتشاف حقل ظهر في المياه المصرية بالبحر الأبيض المتوسط، وقدرت الاحتياط بنحو 30 تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي، مما جعلها واحدة من أكبر الاكتشافات في المنطقة.

ودخل الحقل الإنتاج عام 2017، ورفعت توقعات الوزارة آنذاك بأن يصبح عاملاً رئيساً في تحويل مصر من مستوردة إلى مصدرة للغاز، مع إمكانات لتصدير فائض الإنتاج للأسواق الأوروبية.

لكن ومع مرور الأعوام، بدأت تظهر مؤشرات ضعف، مثل مشكلات تقنية في الحقل، تراجع الإنتاج، ونقص الاستثمارات الجديدة في استكشاف الآبار.

التراجع في الإنتاج وسيناريوهات النقص

بحسب بيانات تحليلية، انخفض إنتاج مصر من الغاز من ذروات تجاوزت 6 مليارات قدم مكعبة يومياً في أوائل عام 2021 إلى نحو 3.5 مليار قدم مكعبة بحلول أبريل (نيسان) 2025، ويرجع هذا الانخفاض إلى عوامل عدة، أبرزها تراجع إنتاج حقل ظهر نتيجة مشكلات تسرب المياه والشيخوخة الطبيعية للحقل، وضعف أو بطء في استكشاف حقول جديدة بمعدلات تكفي لتعويض التراجع في الحقول القائمة، إضافة إلى زيادة الطلب المحلي على الكهرباء والغاز بفعل النمو السكاني من نحو 100 مليون نسمة عام 2015 إلى نحو 115 مليون نسمة بحلول 2023.

في هذا المناخ، أعلنت مصر أنها عادت للاستيراد من الخارج، بما يشمل الغاز من إسرائيل ومسارات أخرى، بينما توقف تصدير الغاز المسال لفترات بسبب ما وصف بأنه نقص في المعروض المحلي.

الاستيراد من إسرائيل: خيار اضطراري أم استراتيجي؟

مع تراجع الإنتاج المحلي، بدأت مصر في استيراد الغاز من إسرائيل، عبر خطوط أنابيب أو عبر وقود مسال يتم تحويله داخل مصر، مثلاً في 2023 وصلت الصادرات الإسرائيلية إلى مصر إلى نحو 8.7 مليار متر مكعب، أي ما يعادل نحو سدس استهلاك مصر من الغاز.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

لكن هذا الخيار لم يكن خالياً من الأخطار، فكانت هناك توقفات متكررة في الإمدادات من إسرائيل نتيجة صراعات إقليمية أو صيانة الحقول، مثل تعليق الإمداد في يونيو (حزيران) الماضي بعد إغلاق حقل "ليفياثان" الإسرائيلي إثر اشتباكات عسكرية.

وفي مايو (أيار) الماضي اضطرت مصر لقطع موقت في تزويد المصانع بالغاز بسبب انخفاض واردات إسرائيل، وخفضت إمداداتها لصناعات الأسمدة بنحو 50 في المئة.

هذا يجعل الاعتماد على مورد واحد أو بلد واحد خياراً محفوفاً بالأخطار، ويفتح الباب أمام خروج السيناريوهات عن السيطرة في حال حدوث أي اضطراب خارجي.

التجميد الأخير لعقد التوريد: إشارة مضاعفة للقلق
في الأسبوع الماضي، أعلنت إسرائيل تأجيل توقيع العقد النهائي لتصدير الغاز إلى مصر بقيمة 35 مليار دولار من حقل "ليفياثان"، معللة الأمر بالرغبة في تأمين مصالحها التجارية وضمان الأسعار.

هذا التأجيل أثار تساؤلات عدة، فهل يعني ذلك أن مصر كانت تعتمد بصورة كبيرة على هذا العقد كمكمل للقدرات المحلية أم أن هناك تغييرات في معادلة القوة بين الطرفين مصر وإسرائيل في ملف الغاز، أم يجعل مصر أكثر عرضة للأخطار الجيوسياسية والاقتصادية في قطاع الطاقة؟

من زاوية اقتصادية، فإن هذا التجميد يأتي في لحظة ضعف إنتاج محلي، مما يجعل الدولة أمام خيارين، تسريع الإنتاج الداخلي أو الاعتماد على واردات قد تتعرض للتأجيل أو الشروط الجديدة.

الكشف الجديد في بدر–15: بارقة أمل؟
في سياق هذه الخلفيات، أعلنت وزارة البترول المصرية عن كشف جديد في منطقة "بدر–15" بالصحراء الغربية عبر البئر "BED 15-31"، بمعدل يومي يبلغ 16 مليون قدم مكعبة من الغاز و750 برميل متكثفات.

وأوضحت الوزارة المصرية بحسب بيان نقلته وكالة "رويترز" أن هذا الكشف قد يضيف نحو 15 مليار قدم مكعبة إلى الاحتياطات، ضمن خزان طبقة البحرية السفلى، وأنها تجري حالياً إعادة تقييم لاختيار مواقع حفر مستقبلية. وفق محللون تحدثت إليهم "اندبندنت عربية" هذا الخبر يحمل دلالات مهمة، أولاً، يعكس استمرار جهود البحث والاكتشاف محلياً، مما يبعث الأمل بأن مصر لن تبقى مضطرة بالكامل للاعتماد على التوريدات الخارجية.

ثانياً، يعد إشارة إلى جذب شركاء خارجيين للاستثمار في قطاع الغاز في مصر، مما يوفر دخلاً استثمارياً ويعزز القدرات الفنية.

لكن من جهة ثانية، حذر المحللون من أن هذا الكشف (رغم أهميته)، لا يغطي فجوة الإنتاج الحالية بالكامل، بل هو جزء من الحل طويل الأمد وليس حلاً فورياً كاملاً.

التصدير والإقليمية: مصر تسعى إلى مركزية الطاقة
وعلى رغم التحديات، واصلت مصر خطواتها لتأكيد موقعها في تجارة الغاز الإقليمية، فقد صدرت شحنة من الغاز الطبيعي المسال (LNG) إلى اليونان عبر مجمع "إدكو" للإسالة، بكمية نحو 150 ألف متر مكعب، لمصلحة شركة "شل" وفقاً لـ"رويترز".

هذا يدل على أن مصر لا تفكر فحسب في معالجة الطلب المحلي، بل تطمح لموقع إقليمي كمركز لتداول وتصدير الطاقة، مما يعد جزءاً من استراتيجية وزارة البترول لتعظيم العائدات وتقوية العلاقات الدولية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

لكن، تحقيق هذا الطموح يستلزم أن يكون الإنتاج المحلي والمستقبلي مستقراً ومؤمناً، وإلا فإن المركز الإقليمي سيبقى هشاً أمام التقلبات.

مصر تستهدف إنتاج غاز يومي يصل إلى 6.6 مليار قدم مكعبة خلال 5 أعوام

في المقابل كان رد وزير البترول المصري كريم بدوي حاسماً ومهماً يشير إلى أن بلاده تسعى إلى العودة بقوة إلى التصدير، إذ كشف عن أن مصر تسعى إلى الوصول بإنتاج الغاز الطبيعي إلى ما يراوح ما بين 6.4 و6.6 مليار قدم مكعبة يومياً خلال الأعوام الخمسة المقبلة، مدعوماً باستثمارات كبرى من شركات عالمية، أبرزها 8 مليارات دولار لـ"إيني" و5 مليارات دولار لشركة "بي. بي" البريطانية.

وأوضح بدوي في تصريحات خلال برنامج "بتروكاست" التابع لوزارة البترول المصرية، أن "عام 2026 سيشهد حفر 14 بئراً استكشافية في البحر المتوسط، بهدف اكتشاف نحو 12 تريليون قدم مكعبة من الغاز"، مؤكداً أن "وزارته تسعى إلى تسريع إدخال المشروعات الجديدة إلى مرحلة الإنتاج، بهدف تقليل فاتورة الاستيراد وتعزيز أمن الطاقة الوطني".

وأشار الوزير إلى أن فصل الصيف شهد استقرار منظومة الكهرباء من دون أي انقطاعات، نتيجة جهود فرق العمل في الحد من التناقص الطبيعي للإنتاج، وبناء بنية تحتية قادرة على تأمين الإمدادات لجميع القطاعات، لافتاً إلى أن مصر أصبحت تملك ثلاث سفن "تغييز" (تحويل الغاز إلى سائل) قادرة على ضخ 2250 مليون قدم مكعبة يومياً عبر الأرصفة المصرية في العين السخنة، مع سفينة رابعة في الأردن، مما يضمن استدامة شبكة الغاز القومي.

كما أكد بدوي نجاح الوزارة في تحفيز الشركاء الأجانب من خلال انتظام السداد وخفض المستحقات، مما عزز ثقتهم وزيادة استثماراتهم في أعمال البحث والإنتاج، موضحاً أن الإنتاج المحلي بدأ يعود إلى مسار الصعود بعد التراجع بين 2021 و2024، ليصل إنتاج الغاز إلى 4200 مليون قدم مكعبة في سبتمبر الماضي، فيما يشهد إنتاج الزيت الخام مرحلة استقرار تمهيداً للزيادة مع الاكتشافات الجديدة في الصحراء الغربية وخليج السويس.

وأضاف أن "البحر المتوسط يمثل خزاناً ضخماً للاحتياطات، وأن الشركاء العالميين مثل (إكسون موبيل) و(إيني) و(بي بي) و(شل) يعملون بالتوازي على الاستكشاف والإنتاج لدعم استراتيجية مصر في تعزيز أمن الطاقة وتنويع المصادر.

من قراءة متأنية لهذه المسارات، يمكن استخلاص نقاط عدة تحليلية مهمة، أولاً هشاشة الطاقة والتوازن الدقيق أن تراجع إنتاج الحقول المصرية الكبرى يجعل البلاد أكثر هشاشة تجاه الاعتماد الخارجي، مما يضعها في موقف تفاوضي ضعيف، لكن في الوقت نفسه يعد الكشف في "بدر-15" خطوة في الاتجاه الصحيح، لكن حتى تترجم تلك الاكتشافات إلى إنتاج تجاري واسع، ستظل مصر في حاجة إلى أعوام من العمل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

سيارتو: إعفاء هنغاريا من العقوبات الأمريكية على واردات الطاقة من روسيا دائم وغير محدد بمدة زمنية

روسيا اليوم

أكد وزير الخارجية الهنغاري بيتر سيارتو أن الإعفاء الذي حصلت عليه بلاده من العقوبات الأمريكية المفروضة على واردات النفط والغاز من روسيا غير مقيد بأي إطار زمني وليس محصورا بعام واحد.

وكانت تقارير نشرتها وسائل إعلام غربية ادّعت، استنادا إلى مصادر لم تُسمّها، أن مدة الإعفاء لا تتجاوز عاما واحدا.

وقال سيارتو في حديث للصحافيين على متن الطائرة خلال عودته من واشنطن إلى بودابست: "هنغاريا حصلت على إعفاء دائم من العقوبات وهذا الإعفاء غير مقيّد بمدة زمنية"، لافتا إلى أن هذا القرار جاء بعد اتفاق بين رئيس الوزراء الهنغاري فيكتور أوربان والرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال لقائهما في البيت الأبيض يوم أمس الجمعة.

وأضاف: "من يروّج لرواية مخالفة لذلك لم يكن حاضرا في المفاوضات، ومن الأفضل سؤال من شارك فعليا فيها".

وأشار سيارتو إلى أن هنغاريا استوردت في 2024 نحو 8.5 مليار متر مكعب من الغاز عبر خط أنابيب "السيل التركي" و5 ملايين طن من النفط عبر خط "دروجبا"، متوقعا استمرار الكميات عند المستوى نفسه خلال العام الحالي.

وكان أوربان قد أعلن مساء أمس السبت، عقب محادثاته مع ترامب، أن الولايات المتحدة ستمنح هنغاريا إعفاء دائما من العقوبات التي قد تعيق واردات النفط عبر خط أنابيب "دروجبا" وإمدادات الغاز عبر خط أنابيب "السيل التركي"، موضحا أنه نجح في إقناع الرئيس الأمريكي بضرورة اتخاذ هذا القرار، نظرا لعدم قدرة بلاده حاليا على الاستغناء عن مصادر الطاقة الروسية.

وكان رئيس الوزراء الهنغاري قد شدد في وقت سابق على أن أوروبا هي الخاسر الأكبر من التخلي عن موارد الطاقة الروسية لصالح الموارد الأمريكية، إذ باتت تدفع أسعارا مضاعفة تصل إلى خمسة أو عشرة أضعاف. وأكد أن على أوروبا أن تسأل "أصدقاءها الأمريكيين" من المستفيد الحقيقي من هذا الوضع.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

بعد النفط.. السعودية أكبر مُصدِّر للبيانات في العالم

عكاظ

يتجلى كل يوم بشكل أكثر وضوحاً التقدم الذي تحرزه المملكة العربية السعودية، في سبيل تحقيق الأهداف الطموحة لرؤية 2030، التي يقف وراءها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، خصوصاً الفوز بمرتبة متقدمة في السباق العالمي من أجل الذكاء الاصطناعي، والبنية الأساسية للبيانات والمعلومات. وقال الرئيس التنفيذي لشركة غروك الأمريكية جوناثان روس - في مقابلة بثتها شبكة (CNBC) التلفزيونية الأمريكية - إن السعودية تبرز بشكل سريع باعتبارها المنطَلَق الأكبر القادم لبنية الذكاء الاصطناعي في العالم. وتعتبر خطة 2030 خريطة طريق طموحة يأمل ولي العهد السعودي في أن تنتقل المملكة من خلال مستهدفاتها من جحيم الاعتماد على مداخيل النفط وحدها الى اقتصاد منوع يقوده الابتكار. وقال روس: إن مصادر الطاقة الضخمة التي تملكها السعودية ستتيح لها أن تصبح مصدِّراً عالمياً للبيانات. وستكون لاعباً مركزياً في الموجة التالية من تطوير البنى الأساسية للذكاء الاصطناعي. ويقول خبراء، إن خطة الأمير محمد بن سلمان، هي في أساسها خطة للإصلاح تضع التكنولوجيا في جوهر التنويع الاقتصادي والتحديث اللذين تقوم بهما المملكة الغنية بالنفط. وأشار موقع «سترات نيوز غلوبال» إلى أن الذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصِّلات، وشبكات الاتصالات المتقدمة، والمدن الذكية ليست طموحات تَرَف، بل هي في صلب خطط المملكة لتكون ذات شأن ونفوذ في الاقتصاد العالمي. وأشار إلى أن نحو 70% من مستهدفات رؤية 2030 تنطوي بشكل مباشر على الذكاء الاصطناعي أو البيانات. وأضاف، أن الفرص التي يتيحها ذلك التطلع توفر عقوداً مجزية للشركات ذات الصلة. وعلى رغم انفتاح السعودية على التعاون مع الدول الأخرى المتقدمة في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والبيانات؛ إلا أن كون الولايات المتحدة الشريك الأمني الرئيسي للمملكة منذ عقود، وتعاونها الدفاعي الطويل معها، وفي مجالي الطاقة والتكنولوجيا أنشأ ثقة مؤسسية صلبة بين الجانبين. وذكر تقرير لـ«مركز الأمن الأمريكي الجديد»، أن الحقيقة المتمثلة في أن 99% من سكان السعودية يتمتعون بخدمات شبكات الاتصالات، وبسرعة إنترنت في الهواتف النقالة تكاد تعادل ضعف المعدل العالمي، جعلت السعودية الاقتصاد الرقمي الأسرع نمواً في الشرق الأوسط، ما أهّل المملكة العربية السعودية لتكون منطلقاً للتحولات التكنولوجية. وأشار التقرير إلى أن كل ذلك يهيئ للولايات المتحدة فرصة لتأكيد ريادتها التكنولوجية. وهي فرصة لا يسع واشنطن إلا أن تنتهزها. ولذلك عمدت الولايات المتحدة، لتزويد حليفتها السعودية بشرائح الذكاء الاصطناعي المتقدمة. وتشجع واشنطن الرياض على بناء مصانع لإنتاج أشباه الموصلات في المملكة. ورأى التقرير، أن واشنطن تشجع في سبيل ذلك تعزيز العلاقات بين الأفراد السعوديين والأمريكيين، وحصد عطاء المواهب السعودية في الجامعات والمعاهد الأمريكية المتقدمة. وختم التقرير، بأن ثروة السعودية ونفوذها الجيو-بوليتيكي، وطموحاتها الإصلاحية تجعلها ساحة لما سيكون عليه التنافس العالمي على التكنولوجيا. وأوصى، بأن على الولايات المتحدة أن تسرع إلى اتخاذ قرارات حاسمة بشأن شراكة تشجع مساعي التحديث السعودية، وتحقيق المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

هل الكهرباء النظيفة رخيصة التكلفة؟ تقرير يفند مزاعم وزارة الطاقة البريطانية

الطاقة

تدّعي وزارة الطاقة البريطانية أن الكهرباء النظيفة تُعدّ رخيصة التكلفة وتخدم هدف الحياد الكربوني في البلاد.

ويبدو أن بعض الأشخاص والسياسيين يعتقدون أن تكرار الادّعاءات سيُصدّق في النهاية، حتى مع ظهور أدلة تُثبت عدم صحّتها، بحسب مقال طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

في المقابل، فإن أيّ دليل مُناقض لا يُجدي نفعًا إلّا بإعادة تفسيره كما لو كان مُتوافقًا مع الادّعاءات، مهما بلغت درجة تحريف الحقيقة.

ويرى محللون أن تغيير نموذج ما يتطلب جهدًا كبيرًا، لا سيما في سياسات الطاقة والمناخ.

هل الكهرباء النظيفة رخيصة؟

تؤكد وزارة أمن الطاقة والحياد الكربوني في بريطانيا باستمرار أن الكهرباء النظيفة أرخص بكثير، وأنها أكثر أمانًا لأنها محلّية الصنع، وأن فواتيرها ستنخفض.

بالنسبة للسياسيين، يُترجم هذا إلى ادّعاءات مثل "الطاقة المتجددة أرخص بـ9 أضعاف"، وحسم 300 جنيه إسترليني (394.14 دولارًا) من فواتير الكهرباء، وأيّ شيء مخالف يُعدّ "تخريبًا للمناخ".

ويرى أستاذ السياسات الاقتصادية بجامعة أكسفورد، ديتر هيلم، أن جميع هذه الادّعاءات صادرة عن وزير الطاقة الحالي، إد ميليباند.

وقال ديتر هيلم: "تنتشر هذه الادّعاءات في الصحافة المتهالكة، حيث نُسخ عدد المنازل التي ستُغذّيها أحدث مزارع الرياح أو الطاقة الشمسية مباشرةً من البيانات الصحفية دون أيّ ذكر للتقطُّع".

وأوضح أنهم "استمروا في ترديدها مرارًا وتكرارًا، وألصقوها في جميع البيانات الصحفية والوثائق الحكومية، واعتمدوا على من لديهم مصلحة في إقناع الجمهور لها ليساعدوا مؤيديها".

وأكد أن هذا نهج مشترك بين وزارة أمن الطاقة والحياد الكربوني، ولجنة تغير المناخ، وهيئة تشغيل نظام الطاقة الوطني، وهيئة تنظيم الطاقة في المملكة المتحدة "أوفغيم"، بدعم من القائمين على إنجاز "المهمة" ضمن وزارة أمن الطاقة والحياد الكربوني.

أسعار الكهرباء للعملاء الصناعيين

قال أستاذ السياسات الاقتصادية بجامعة أكسفورد، ديتر هيلم: "أصبح طرح هذه الادّعاءات أمرًا صعبًا للغاية، وإن حقيقة أن بريطانيا لديها أعلى أسعار للكهرباء للعملاء الصناعيين في العالم المتقدم أمر يصعب إعادة تفسيره بصفته دليلًا على انخفاض أسعار الطاقة".

وأضاف: "كان التفسير المتساهل هو القول بأن الأمر كلّه خطأ أسعار الغاز المرتفعة والمتقلبة، على الرغم من أنها

أنقر هنا للرجوع للأعلى

لم تعد مرتفعة ولا متقلبة، حيث أصبح سعر الجملة أقل أهمية في تحديد التكاليف والأسعار النهائية".

وأشار هيلم إلى أن "أسعار الغاز أصبحت غير ذات صلة بشكل متزايد في تحديد تكاليف الكهرباء النظيفة في بريطانيا".

وأوضح: "تكمن الحيلة الرئيسة في إعادة تفسير الأدلة الصعبة التي تشير إلى عكس ذلك في التمييز الدقيق بين الماضي والمستقبل؛ إذ لم يكشف المستقبل عن نفسه بعد، لذلك من الممكن دائمًا الادعاء بأن هذا النموذج سيكون النمط المنشود الذي يعد به".

وأكد أن "هذا المستقبل يزداد رسوخًا من خلال القرارات المتخذة الآن، ومن ثم في المستقبل المنظور حتى عام 2040 وما بعده، فإن الحكومة تجني تكاليف باهظة للغاية"، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وأشار إلى أن "الحكومة تضع عقودًا تدمج هذه الأسعار المرتفعة، إنها تخلق نظامًا أكثر هشاشة بسبب اعتماده على كهرباء المصادر المتجددة، وأنها تبلور اعتمادًا على الطاقة المستوردة (الكهرباء والغاز والنفط)، وتضطر الهيئة التنظيمية إلى الالتزام بمضاعفة حجم الشبكة لتقديم إنتاج الكهرباء الثابتة نفسه".

نتيجة لذلك، فإن الحكومة تنتج الكهرباء النظيفة بأسعار باهظة الثمن على مدى السنوات الـ 20-15 المقبلة، وتحمي العملاء من أيّ فوائد قد تأتي من أسعار الغاز المنخفضة والمستقرة.

أبراج الكهرباء بالقرب من ميناء إليسمير في بريطانيا
أبراج الكهرباء بالقرب من ميناء إليسمير في بريطانيا – الصورة من رويترز

إنتاج كهرباء رخيصة الثمن

وأضاف: "ما برهنت عليه بريطانيا للعالم هو طريقة السعي لتحقيق هدف إقليمي لإنتاج الكربون بطريقة تُنتج أسعارًا من بين الأعلى عالميًا".

وأردف: "لذا، قدّمت بريطانيا مثالًا رائعًا على طريقة عدم القيام بذلك، ولن تتطلع إليها أيّ دولة أخرى لمعرفة طريقة تكرار ذلك".

وأوضح أنه على مؤيدي الطاقة الرخيصة أن يسألوا بعد ذلك عن سبب ارتفاع التكاليف والأسعار.

كما ذكر أن بريطانيا تحتاج الآن إلى ضعف قدرة التوليد وضِعف سعة الشبكة لإنتاج الناتج نفسه، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من البطاريات، وتخزين الطاقة الكهرومائية بالضخ، بالإضافة إلى كميات هائلة من الواردات".

وأكد أنه حتى بحلول عام 2030، وفقًا لمسار الحكومة، يلزم 35 غيغاواط من الكهرباء المولدة بالغاز لتشغيل 5% من الوقت.

ودعا ديتر هيلم إلى "عدم التركيز على تكاليف النظام التي تُحدّد السعر، بل على التكاليف الهامشية لإنتاج الكهرباء النظيفة من المصادر المتجددة، كطاقة الرياح والطاقة الشمسية".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

محطات الفحم في البرازيل.. لماذا لا يستطيع مستضيف كوب 30 إغلاقها؟

الطاقة

محمد عبد الستد

تعيش البرازيل مفارقةً كبرى تنبع من عدم قدرتها على التخلص من محطات الفحم في الوقت الذي تستعد فيه البلاد لاستضافة مؤتمر المناخ كوب 30 المقرر من 10 إلى 21 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري.

وتبرُز البرازيل بلدًا رائدًا في توليد الكهرباء من المصادر المتجددة، مثل طاقة الشمس والرياح، غير أن جماعات الضغط القوية في البلد اللاتيني يعرقل أي جهود للتخلص من الفحم الذي لا غنى عنه للاقتصادات المحلية.

كما أدرجت الحكومة الفحم في مزادات سعة توليد الكهرباء بهدف تحسين أمن الطاقة عبر استعمال الكهرباء المولدة بالفحم في أثناء فترات انخفاض إنتاجية الطاقة المتجددة، وفق تفاصيل طالعتها منصة الطاقة المتخصصة.

في المقابل يرى النقاد أن إدراج الفحم في المزادات تلك يتعارض مع هدف مرونة الطاقة؛ إذ لا يمكن لمحطات الفحم أن تبدأ عملياتها بسرعة.

وأضافوا أن ضعف التخطيط الحكومي طويل الأجل يسمح باستمرار استعمال الفحم في توليد الكهرباء، على الرغم من وجود فائض من الطاقة النظيفة غير مستغل بالكامل بسبب تراجع الطلب وضعف البنية التحتية للنقل.

عودة محطة فحم

في شهر يوليو/تموز الماضي عادت واحدة من محطات الفحم في البرازيل إلى العمل مجددًا بعدما ضخت مجموعة أعمال قوية ملايين الدولارات للحفاظ على عمليات توليد الكهرباء اللازمة لتزويد مدينة التعدين كانديوتا الواقعة في جنوب البلاد، وفق ما أوردته وكالة رويترز.

وتراهن شركة أمبار (Ambar) المالكة لمحطة الفحم والمملوكة للأخوين الملياردِيرين ويسلي وجوسلي باتيستا على أن البرازيل لن تتوقف قريبًا عن استهلاك الفحم الحساس جدًا للبيئة في توليد الكهرباء على الرغم من أن البلاد تولد 80% من الكهرباء لديها من المصادر المتجددة.

وتطالب البرازيل التي على وشك استضافة مؤتمر المناخ كوب 30، دول العالم بالتحول بعيدًا عن الوقود الأحفوري.

وأعرب الرئيس البرازيلي لويس إناسيو لولا دا سيلفا عن بالغ أسفه خلال قمة استضافتها مدينة بيليم الأمازونية هذا الأسبوع أن الحرب الأوكرانية قد تسببت بإعادة فتح مناجم الفحم.

توليد الكهرباء بالفحم

ما تزال محطة كانديوتا و5 محطات فحم أخرى تنتِج 3% من إجمالي الكهرباء المولدة في البرازيل؛ ما يعكس حجم الضغوط التي تمارسها الجماعات المناصرة للوقود الأحفوري وانعدام خطة تحول طاقة، من أجل مواصلة

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تشغيل محطات الفحم.

وقالت رئيسة مراقبة أنشطة الفحم في منظمة غلوبال إنرجي مونيتور (Global Energy Monitor) البحثية كريستين شيرار: " البرازيل لديها إمكانيات ضخمة في موارد طاقة الشمس والرياح بالإضافة إلى الطاقة الكهرومائية؛ ما يتيح لها غلق محطات الكهرباء العاملة بالفحم".

وأضافت: "قوة (لوبي) الفحم، لا سيما في الولايات المشتهرة بتعدين هذا الوقود الأحفوري، هي السبب الرئيس الذي يجعلك ترى محطات الفحم تعمل حتى الآن".

وانتهى العقد المبرَم بين الحكومة وبين محطة كهرباء كانديوتا في العام الماضي، ما دفع الشركات المحلية إلى الغلق، فيما غادر العديد من السكان المدينة.

وتبيع المحطة حاليًا الكهرباء في السوق الفورية؛ ما يساعدها على تلبية الطلب في ساعات الذروة وقت انعدام توليد طاقة الشمس والرياح.

وإلى جانب دعم جماعات الضغط، أعطى الكونغرس البرازيلي والحكومة الفيدرالية قبلة الحياة لمحطات الكهرباء العاملة بالفحم.

ففي الشهر الماضي، وافق نواب البرلمان على مشروع قانون يمنح عقودًا لمحطات الفحم المحلية حتى عام ٢٠٤٠، مثل محطة كانديوتا.

غير أن الرئيس البرازيلي ما يزال بمقدوره استعمال حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القانون المذكور.

مزرعة رياح

مزرعة رياح - الصورة من إم آي تي

مزاد يثير انتقادات

في شهر مارس/أذار الماضي أتاحت الحكومة البرازيلية طرح سعة توليد الكهرباء بالفحم في جولة مزاد بهدف تعزيز أمن الطاقة عبر التعاقد مع محطات حرارية يمكن تنشيطها بسرعة عند انعدام موارد الشمس والرياح.

وقالت وزارة الطاقة البرازيلية إن العقود الإضافية ستجعل نظام الكهرباء أكثر موثوقية؛ ما يتيح دخول المزيد من المصادر المتجددة الشبكة أيضًا.

وقد مثلت مسألة تضمين الفحم في المزادات المذكورة مفاجأة للخبراء الذين يقولون إن محطات الفحم لا تتسم بسرعة بدء التشغيل، ولذا فهي تفتقر إلى المرونة اللازمة.

ويُلقي المنتقدون باللائمة على سوء التخطيط طويل الأمد في استمرار عمل محطات الفحم، حتى مع هدْر كميات هائلة من الطاقة النظيفة نتيجة ضعف الطلب ونقص خطوط النقل.

ويرون أن هذا يُعرّض الحكومة لضغوط شركات الفحم والغاز الطبيعي، على الرغم من ارتفاع التكاليف المالية والبيئية.

وقال رئيس الجبهة الوطنية لمستهلكي الطاقة -وهي مجموعة تنتقد الدعم الحكومي للفحم- لويز إدواردو باراتا إن الشقيقين باتيستا قد اشتريا محطة كهرباء كانديوتا قبل أن تبرم عقدًا جديدًا مع الحكومة لأنهما "رأيا إمكانية نجاح طرقهما في الضغط على الحكومة في هذا الخصوص".

وتسعى مجموعة بيئية أخرى تُسمى أرايارا (Arayara) والتي تنتقد شركة "أمبار" لشرائها محطة كهرباء كانديوتا،

أنقر هنا للرجوع للأعلى

للحصول على حكم قضائي بتعليق التراخيص البيئية للمحطة .

في المقابل قالت "أمبار" إن الفحم المستهلَك في محطة كانديوتا التابعة لها "آمن ومتاح على نطاق واسع لنظام الطاقة؛ ما يجعله مثاليًا لضمان موثوقية الإمدادات".

ونفت الشركة اعتمادها على النفوذ السياسي لتأمين عقد جديد لمحطة كانديوتا أو المحطات الأخرى المملوكة لها.

واتهمت منتقديها بتمثيل مصالح مستهلكي الطاقة الكبار على حساب المستهلكين الصغار، بصرف النظر غن احتياجات نظام الطاقة، أو البيئة أو حتى السكان في البرازيل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أنس الحجي: إنتاج النفط الصخري الأميركي لم يتغير.. وهذا مصدر الزيادة الحقيقي

الطاقة

أحمد بدر

شهدت أسواق الطاقة العالمية خلال أغسطس/آب 2025 حدثًا بارزًا، تَمثَّل في ارتفاع إنتاج النفط الصخري الأميركي إلى أعلى مستوياته التاريخية، بحسب ما نقلته التقارير الاقتصادية، إلّا أن هذا الرقم مشكوك في أنه يعكس حقيقة مصادر الزيادة في الإنتاج.

وفي هذا السياق، قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن الزيادة الأخيرة في الإنتاج الأميركي لم تأتِ من الحقول الصخرية كما تروّج بعض وسائل الإعلام، بل مصدرها الأساس خليج المكسيك، مع انتعاش محدود في ألاسكا.

وأوضح أن وسائل الإعلام تجاهلت هذه التفاصيل، ما خلق انطباعًا مضللًا بأن إنتاج النفط الصخري الأميركي يشهد طفرة جديدة، بينما تشير البيانات الحقيقية إلى استقرار هذا النوع من الإنتاج منذ بداية العام الجاري 2025.

وأضاف أن الفهم الخاطئ للبيانات أدى إلى تكرار الحديث عن "زيادة الإنتاج الأميركي" دون التمييز بين أنواعه ومصادره، مؤكدًا أن هذا الخلط الإعلامي ليس جديدًا، بل يتكرر منذ سنوات مع كل ارتفاع في إنتاج النفط الكلي للولايات المتحدة.

جاءت التصريحات خلال حلقة جديدة من البرنامج الأسبوعي "أنسيات الطاقة"، الذي يقدّمه أنس الحجي عبر مساحات منصة التواصل الاجتماعي "إكس" (تويتر سابقًا)، وكانت بعنوان: "أثر قرار مجموعة الثمانية في أوبك+ وقف زيادة الإنتاج في أسواق النفط".

زيادة تاريخية مصدرها خليج المكسيك

أكد أنس الحجي أن إنتاج النفط الصخري الأميركي لم يشهد أيّ نمو في أغسطس/آب الماضي، رغم ما جرى تداوله عن بلوغ الإنتاج الأميركي أعلى مستوى له في التاريخ، موضحًا أن الزيادة جاءت بالكامل تقريبًا من خليج المكسيك، إلى جانب تحسُّن طفيف في إنتاج ألاسكا.

وأشار إلى أن وسائل الإعلام لم تركّز على هذه الحقائق الجوهرية، بل اكتفت بترديد أرقام الزيادة الإجمالية، ما أعطى انطباعًا بأن الطفرة تعود إلى الحقول الصخرية، في حين إن هذه الحقول لم تُضف أيّ كميات جديدة خلال الشهر المذكور.

وأضاف أن هذا التضليل الإعلامي يعكس ضعف التمييز بين مكونات الإنتاج الأميركي، إذ تتعامل بعض الجهات مع الولايات المتحدة بصفتها مصدرًا واحدًا للطاقة، دون النظر إلى اختلاف أنواع الحقول ومعدلات إنتاجها.

حقل نفط

منصة ويل في خليج المكسيك - الصورة من موقع شركة شل

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وبيّن أنس الحجي أنّ تجاهل هذه التفاصيل الدقيقة يؤدي إلى أخطاء في تقدير المعروض العالمي من النفط، خاصة في ظل اعتماد الأسواق على بيانات دقيقة لتحديد اتجاه الأسعار والتوازن بين العرض والطلب.

وأوضح أن هذا النوع من التعميم الإعلامي يفتح الباب أمام تفسيرات مغلوطة لتطورات السوق، إذ يُظَن أن إنتاج النفط الصخري الأميركي يواصل الصعود، في حين إن إسهامه ثابت منذ عدّة أشهر في الواقع.

ولفت إلى أن الحديث المتكرر عن "زيادة تاريخية" يجب أن يُفهم في سياقه الجغرافي والتقني، فمصدر الزيادة ليس التكنولوجيا الصخرية كما يعتقد بعضهم، بل مشروعات بحرية ضخمة في خليج المكسيك دخلت الخدمة بعد سنوات من التطوير.

وشدد على أن فهم هذه التفاصيل ضروري لتقييم السياسة النفطية الأميركية بدقّة، خصوصًا في ظل ارتباطها بعوامل إنتاج متنوعة تشمل البر والبحر والمناطق القطبية.

ويوضح الرسم البياني التالي -من إعداد منصة الطاقة المتخصصة- مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة، منذ يناير/كانون الثاني 2020 حتى نهاية أغسطس/آب 2025:

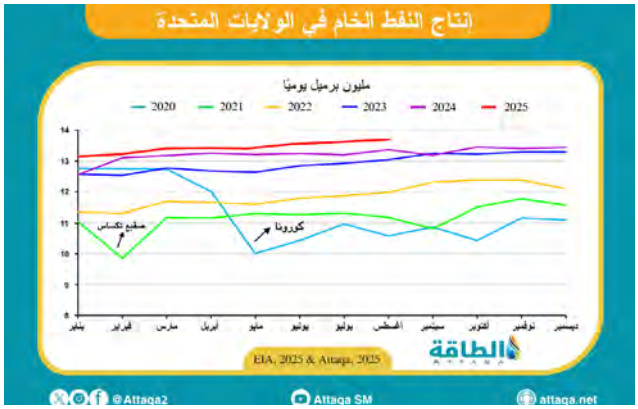

إنتاج النفط الخام في أميركا من يناير 2020 إلى أغسطس 2025

تلاعب بالأرقام وخلط إعلامي

أوضح أنس الحجي أن النقاش حول إنتاج النفط الصخري الأميركي لا يمكن فصله عن طبيعة التقارير الدولية، خاصة تلك الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية التي تقدّم أحيانًا قراءات غير دقيقة للطلب والعرض في السوق الأميركية.

وبيّن أن الوكالة توقعت نمو الطلب الأميركي على النفط بنحو 60 ألف برميل يوميًا خلال عام 2025، ثم رفعت تقديراتها إلى 90 ألف برميل فقط، بينما تُظهر البيانات الفعلية زيادة قدرها 275 ألف برميل يوميًا منذ بداية العام.

وأشار إلى أن هذا التفاوت الكبير بين التقديرات والواقع يعكس مشكلة في منهجية جمع وتحليل البيانات، ما يؤدي إلى استنتاجات خاطئة بشأن وجود "فائض في المعروض"، وهو ما لا تدعمه الأرقام الميدانية.

وأضاف خبير اقتصادات الطاقة أن الحديث عن فائض في الأسواق العالمية لا يستند إلى حقائق، بل إلى تلاعب في تفسير المؤشرات الاقتصادية، بهدف التأثير في توقعات الأسعار، وربما توجيهها نحو الهبوط.

وأكد أن وسائل الإعلام الغربية تتعامل مع تقارير الوكالة بصفتها مسلّمات، دون تدقيق أو مراجعة للبيانات الأصلية، مما يؤدي إلى نشر تصورات مضللة عن واقع السوق، سواء في النفط أو الغاز.

وأوضح أن التضليل يمتدّ كذلك إلى أخبار دولية أخرى،

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مثلما حدث في باكستان عندما ألغت عقود الغاز المسال طويلة الأجل لأسباب وُصِفت بـ"الإدارية"، في حين تُخفي وراءها مشكلات فساد وقرارات سياسية غير مبررة.

وختم بالقول، إنّ تجاهُل هذه الحقائق يعمّق سوء الفهم في الأسواق العالمية، فبينما يُعتقَد أن إنتاج النفط الصخري الأميركي هو المحرك الرئيس للزيادة التاريخية، تؤكد البيانات أن المحرك الحقيقي هو خليج المكسيك، مع تلاعب واضح في طريقة عرض الأرقام والحقائق.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

46 مليار دولار قيمة صفقات أديبك 2025

الطاقة

اختُتمت فعاليات معرض ومؤتمر أديبك 2025 بتحقيق إنجازات غير مسبوقة في تاريخ الحدث العالمي الأضخم لقطاع الطاقة؛ إذ تجاوزت قيمة الصفقات الموقعة خلاله 46 مليار دولار، لتؤكد أبوظبي مجددًا مكانتها مركزًا عالميًا للابتكار والاستثمار في الطاقة.

وبحسب بيان حصلت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، فقد وُقِّعَت خلال المؤتمر 35 ألف اتفاقية في مختلف مجالات الطاقة، وسط مشاركة 239 ألفًا و709 زائرين من 172 دولة، بزيادة نسبتها 17% عن نسخة 2024، ما يعكس تنامي الثقة بالحدث وريادته.

وأسهم أديبك 2025 في دعم اقتصاد أبوظبي بعوائد مباشرة وغير مباشرة بلغت نحو 400 مليون دولار، توزعت على قطاعات الضيافة والسياحة والنقل، خلال وقت استقطب فيه المؤتمر كبرى الشركات العالمية وقادة الحكومات والمستثمرين وصنّاع القرار.

وكرَّس مؤتمر أديبك 2025 مكانته بوصفه المنصة الأكثر تأثيرًا في تشكيل مستقبل الطاقة، من خلال طرح حلول ذكية تعزز أمن الإمدادات وتدعم التحول العالمي نحو مصادر نظيفة ومنخفضة الكربون، تمهيدًا للانتقال إلى مرحلة جديدة من التعاون الدولي في هذا القطاع الحيوي.

شراكات عالمية واتفاقيات قياسية

جسّد مؤتمر أديبك 2025 شعار نسخته الجديدة "طاقة ذكية لتقدُّم متسارع"، من خلال استقطاب 54 شركة من كبرى شركات الطاقة؛ من بينها أدنوك وأرامكو وإكسون موبيل وتوتال إنرجي وبي بي وشيفرون وبتروناس وأوكسي وبي إن بي سي؛ ما يعكس عمق الحضور العالمي في الحدث.

وأكد وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الإماراتي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة أدنوك، الدكتور سلطان أحمد الجابر، أهمية المؤتمر بوصفه منبرًا للحوار وتبادل الرؤى حول تعزيز أمن الطاقة وتوفير إمدادات مستقرة، داعيًا لتطبيق سياسات توازن بين النمو والاستدامة.

وشهدت فعاليات أديبك 2025 مشاركة آلاف القادة والخبراء والوزراء، الذين ناقشوا في أكثر من 380 جلسة سبل تسريع التحول في قطاع الطاقة، وتبني حلول التمويل المستدام، وإقامة شراكات عابرة للقطاعات تضمن استقرار الأسواق ودعم الاقتصاد العالمي.

وأوضح رئيس أديبك 2025 عبدالمنعم سيف الكندي، أن المعرض نجح في ربط جميع عناصر منظومة الطاقة من مبتكرين ومستثمرين وصنّاع سياسات، مشيرًا إلى أن المشاركة القياسية هذا العام تؤكد أن الحدث أصبح بوصلة أساسية لتوجّهات القطاع.

بدوره، شدّد الوزير الأميركي ورئيس مجلس الطاقة الوطني دوغ بورغوم، على أن أديبك 2025 يمثل لحظة حاسمة في تاريخ الطاقة العالمي؛ حيث يتقاطع الابتكار مع الأمن القومي والازدهار الاقتصادي في إطار من التعاون والتكامل الدولي.

ورأى رئيس شركة "دي إم جي إيفنتس" كريستوفر هدسون،

أنقر هنا للرجوع للأعلى

المنظمة للحدث، أن أديبك 2025 تجاوز كل التوقعات من حيث الصفقات والابتكارات وعدد المشاركين؛ إذ إن الحوار البنّاء الذي شهده أسفر عن تحالفات استثمارية سترسم ملامح المرحلة المقبلة للطاقة العالمية.

واعتبر المشاركون أن نجاح أديبك 2025 يعبّر عن التزام الإمارات بترسيخ دورها في بناء منظومة طاقة عالمية مستدامة، توازن بين أمن الإمدادات والتحول الأخضر، وتُسهم في تحقيق الازدهار الاقتصادي العالمي على أسس واقعية ومسؤولة.

ذكاء اصطناعي وتحول رقمي شامل

تميز أديبك 2025 بمشاركة غير مسبوقة من شركات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، مثل مايكروسوفت، وآي بي إم، وسيسكو، وجيكو روبوتيكس، و"إيه آي كيو"، و"ميسترال إيه آي"؛ ما يعكس اندماج التحول الرقمي مع مستقبل الطاقة.

وألقى المؤتمر التقني الضوء على الدور المحوري للهندسة التطبيقية والتقنيات الحديثة في تحويل الأفكار إلى مشروعات واقعية، من خلال أكثر من 203 جلسات و1420 متحدثًا عرضوا أحدث الحلول المبتكرة لتقليل الانبعاثات وتسريع التنمية.

وشكّلت مناقشات التمويل والاستثمار خلال أديبك 2025 نقطة تحول في السياسات المستقبلية للطاقة، إذ ناقش القادة سبل تعبئة رأس المال وتفعيل نماذج تمويل جديدة تضمن استدامة المشروعات وتواكب التحولات في الأسواق العالمية.

وسلّط المؤتمر الضوء على أهمية التعاون بين القطاعات لتطوير أنظمة طاقة ذكية ومنخفضة الانبعاثات، خلال وقت يتسارع فيه الطلب العالمي على الوقود، خاصة في الاقتصادات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي والصناعة الرقمية المتقدمة.

وأكدت الجلسات أن أديبك 2025 رسّخ مفهوم "الذكاء المزدوج"، أي الدمج بين الابتكار البشري والتقنيات الاصطناعية، بوصفه ركيزة للمرونة والاستدامة في منظومة الطاقة، من خلال بناء أنظمة أكثر كفاءة وذكاء وتكاملًا، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وعدّ المشاركون أن الحوارات التقنية التي شهدها أديبك 2025 مثّلت خطوة استراتيجية لتوحيد الجهود بين الشركات والجهات التنظيمية، بما يضمن تطوير سياسات عملية تدعم التحول الآمن والمنضبط نحو مستقبل منخفض الكربون.

يُذكَر أن النسخة المقبلة من معرض ومؤتمر أديبك 2026 ستُعقد في أبوظبي بين 2 و5 نوفمبر/تشرين الثاني من العام المقبل (2026)، لتواصل الإمارات تعزيز موقعها العالمي بوصفها جسرًا يربط بين التكنولوجيا والطاقة والتمويل في سبيل بناء مستقبل مستدام.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الربط بين الطاقة الشمسية والتنقل الكهربائي يسهم بتقليل الانبعاثات الكربونية

الرياض

صدر تقرير حديث تحت عنوان "الربط بين الطاقة الشمسية والتنقل الكهربائي: آفاق جديدة للتنقل النظيف" وسلط فيه الضوء على إمكانية تسريع تحول المنطقة نحو مستقبل أكثر اعتماداً على الطاقة النظيفة وتتحقق فيه درجة أكبر من الربط بين مختلف المناطق من خلال الدمج بين الطاقة الشمسية والتنقل الكهربائي. ويوضح التقرير أيضاً أن مواءمة توليد الطاقة الشمسية مع شحن المركبات الكهربائية باستخدام البنية التحتية الذكية وتخزين الطاقة وإدارة الطلب يمكن أن تؤدي إلى الحد من الانبعاثات الناتجة عن شبكات الكهرباء وترشيد استهلاك الطاقة وابتكار أنظمة تنقل موفرة للتكاليف وتمتاز بمستوى أعلى من المرونة.

ويقدم التقرير الصادر عن بي دبليو سي الشرق الأوسط خارطة طريق عملية للحكومات والشركات والجهات المسؤولة عن التخطيط الحضري لتحقيق التكامل بين منظومة الطاقة المتجددة ومنظومة التنقل الكهربائي، ما يسهم في تحقيق تقدم ملموس على صعيد الطموحات المناخية الحالية.

وفي الوقت الذي تقطع فيه دول الخليج خطوات ملموسة نحو تحقيق أهدافها للوصول إلى صافي انبعاثات صفري، يطرح الربط بين توليد الطاقة الشمسية وشحن المركبات الكهربائية فرصة استراتيجية لإعادة تشكيل مستقبل الطاقة في المنطقة.ويشير التقرير إلى أنه في ظل توقف المركبات الكهربائية معظم الوقت، بنسبة تصل إلى 95 %، فإن ذلك يمثل فرصة عظيمة لمزامنة عمليات الشحن مع أوقات توفر الطاقة الشمسية، وبالتالي تحويل هذه المركبات المتوقفة إلى عناصر فعالة في منظومة الطاقة النظيفة. ومن خلال تركيب ألواح شمسية على أسطح أماكن العمل ومراكز التسوق والبنايات السكنية، يمكن إتمام معظم عمليات الشحن خلال ساعات النهار، ما يساهم في خفض عمليات التطوير المكلفة لشبكة الكهرباء وخفض الاعتماد على الوقود الأحفوري خلال ساعات الذروة في المساء.

وتعليقاً على التقرير، صرح هيكو سيتز، الشريك وقائد قطاع التنقل الكهربائي في الشرق الأوسط والعالم لدى بي دبليو سي الشرق الأوسط، قائلاً: "لا تنحصر أهداف الربط بين الطاقة الشمسية والتنقل الكهربائي في خفض الانبعاثات فحسب، بل هدف هذه الخطوة إلى بناء اقتصاد جديد للطاقة في منطقة الخليج. فالتنقل النظيف يمكن أن يصبح محفزاً للاستثمار وخلق فرص العمل والابتكار في كل سلسلة القيمة، فضلاً عن قدرته على تعزيز مرونة شبكة الكهرباء لعقود وعقود".

ورغم أن فرصة الربط بين الطاقة الشمسية والتنقل الكهربائي تبدو جذابة، لا سيما في دول منطقة الخليج، إلا أن تحقيق التكامل الكامل بينهما قد يستلزم بعض الوقت، فعلى الرغم من التقدم الملحوظ في هذا الصدد، لا تزال هناك قيود تتعلق بالشبكات الكهربائية حيث تظل الأنظمة الهجينة للشحن الكهربائي من خلال الكهرباء المولدة بالطاقة الشمسية مكلفة وتفتقر إلى وجود نماذج متكاملة للتمويل. وفي النهاية، فإن الوعي بهذه المسألة لا يزال محدوداً حيث يقوم معظم مستخدمي المركبات

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الكهربائية بالشحن ليلاً بدلاً من استغلال ساعات الذروة الشمسية. ومن هنا تأتي أهمية تحسين مستوى التنسيق وتطوير بنية تحتية أذكى وإشراك العملاء في تحقيق التكامل لاستغلال هذه الفرصة.

وأهم ثلاثة عوامل لنجاح التكامل بين الطاقة الشمسية والتنقل الكهربائي يسلط التقرير الضوء على ثلاث أولويات للتنفيذ الفعال:

أنظمة الشحن الذكي وإدارة الطاقة اللازمة لتحقيق التوافق بين دورات الشحن ومدة توفر الطاقة الشمسية، ما يساهم في تقليل الضغط على شبكة الكهرباء وتكاليف استهلاكها.

إيجاد حلول لتخزين الطاقة في بطاريات من أجل تحقيق التوازن بين توليد الطاقة واحتياجات الاستهلاك، وذلك باستخدام فائض الطاقة الشمسية المولدة في ساعات النهار لشحن المركبات أثناء الليل.

استخدام تقنية التواصل بين المركبات وكل ما يحيط بها، ما يمكّن المركبات الكهربائية من التحول إلى وحدات تخزين متنقلة تضخ الطاقة من جديد إلى المنازل والبنايات وشبكات الكهرباء.

ويستخلص التقرير أيضاً الدروس المستفادة من تجربة أوروبا في هذا الشأن، إذ ساعد التنسيق بين السياسات والحوافز التي يحصل عليها المستهلكون في التعجيل بانتشار المركبات الكهربائية واستخدامها بين العملاء. ففي ألمانيا، يحصل ملاك المنازل على ما يصل إلى 10,200 يورو من أجل تركيب الألواح الشمسية على أسطح منازلهم وبطاريات تخزين الطاقة وشواحن المركبات الكهربائية. أما هولندا، فقد قامت بتطوير بنية تحتية ذكية في عموم أنحاء البلاد لشحن المركبات، بينما تواصل النرويج التوسع في شبكات الشحن العامة بالطاقة المتجددة. وهذه النماذج توفر مخططات مبدئية للأسواق الناشئة تمكنها الاستفادة منها وتعديلها وتطويرها بحسب ما يناسبها.

وينتهي تحليل بي دبليو سي إلى أن تحقيق التكامل بين منظومتي الطاقة والتنقل يمكن أن يساهم في تسريع وتيرة إزالة الكربون وخفض تكاليف البنية التحتية على المدى الطويل وتعزيز مرونة الشبكة وابتكار نماذج عمل جديدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال خدمات الطاقة.

ويوجه التقرير الدعوة إلى صناع السياسات وقيادات مؤسسات المرافق العامة والقطاع الخاص لتنسيق الاستراتيجيات الوطنية والسماح بتعريفات ديناميكية والاستثمار في تقنيات قابلة للتشغيل البيني تعمل بسلاسة على تحقيق الربط بين منظومات توليد الطاقة الشمسية ومنظومات التخزين والتنقل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أرامكو السعودية بين الإرث والابتكار.. قوة تعيد صياغة المستقبل

الرياض

في عالم يموج بالاضطرابات الجيوسياسية وتقلبات أسواق الطاقة، تواصل أرامكو السعودية تأكيد مكانتها كجبلٍ ثابت يشق طريقه وسط العواصف، ويمنح الاقتصاد العالمي قدرًا من الاتزان لا يتوفر إلا لدى الكيانات الكبرى. فهي ليست مجرد شركة نفط، بل قوة اقتصادية تؤثر في أسواق العالم وتعيد ضبط إيقاع العرض والطلب كلما اختلّت موازينهما. وكلما زاد ضباب المشهد الدولي، ازدادت وضوحًا حقيقة الدور الذي تؤديه أرامكو، ودورها المركزي في تأمين الطاقة ودعم النمو داخل المملكة وخارجها.

وفي الربع الثالث من عام 2025، كتبت الشركة فصلًا جديدًا من قوة الأداء ومرونة التشغيل؛ إذ بلغ صافي الدخل المعدل 104.9 مليار ريال، فيما ارتفعت التدفقات النقدية الحرة إلى 88.4 مليار ريال وهو دليل على قدرة الشركة على توليد السيولة حتى في الفترات التي تتراجع فيها الأسعار. وفي غضون تسعة أشهر فقط، تجاوز صافي دخل الشركة 283 مليار ريال، مع توزيعات للمساهمين فاقت 240 مليار ريال، مما رسّخ مصداقيتها واستدامتها في أعين الأسواق الدولية. وفي عمق هذه النتائج، يبرز الغاز بوصفه عنوان التحول الجديد. فقد رفعت الشركة مستهدف نمو غاز البيع إلى 80 % بحلول 2030 مقارنة بمستويات 2021، لتفتح الباب أمام إنتاج يتجاوز ستة ملايين برميل مكافئ يوميًا من الغاز والسوائل المصاحبة. الجافورة، باعتباره مشروعًا غير تقليدي، يتقدم ليصبح أحد أعمدة مستقبل الطاقة السعودي، فيما تدعم مشروعات رأس تناقيب والفاضلي هذا التحول المتسارع. وفي الوقت نفسه، تعيد أرامكو تشكيل هويتها الاقتصادية عبر تعزيز ذراع المصب من تكرير وكيميائيات وتسويق. ففي الصين، تشيّد أحد أكبر المجمعات المتكاملة بطاقة 320 ألف برميل يوميًا ومصانع متقدمة للإيثيلين والبارازيلين، وفي الفلبين توسّع حضورها من خلال يوني أويل، وفي المملكة تعزز سيطرتها على بترورابغ برفع ملكيتها إلى 60 %. هذه المشاريع ليست مجرد توسعات، بل بناء لسلاسل قيمة كاملة تصل حتى المستهلك النهائي.

ولأن الكفاءة لا تأتي فقط من الاستثمار والتوسع، بل من قدرة الشركة على العمل بدقة متناهية، يبرز مركز تخطيط وتنظيم توريد الزيت OSPAS في الظهران باعتباره العقل التشغيلي لأرامكو. فالمركز، الذي يُعد متفردًا عالميًا، يعتمد على أكثر من 100,000 مستشعر لمراقبة كل ما يجري داخل الشركة لحظيًا وعن بُعد من الآبار إلى مرافق المعالجة والمصافي ومحطات التوزيع وموانئ الشحن العملاقة. ويتابع المختصون فيه عمليات أكثر من 100 منشأة تشمل معامل إنتاج الزيت والغاز ومحطات الكهرباء، ما يجعل OSPAS أحد أهم أسباب كفاءة التشغيل وانخفاض التكاليف.

ولا تبدو أساسيات السوق بأقل قوة من قدرات الشركة؛ فالعرض والطلب على النفط والغاز يمران بمرحلة ممتازة، مع توقعات بنمو إضافي قادم من الدول النامية وآسيا والولايات المتحدة. ولهذه التوجهات، تتحرك أرامكو ضمن نطاق استثماري يتراوح بين 52 و58 مليار دولار لعام 2025، إلى جانب ما يقارب 100 مليار دولار من مشاريع البناء الكبرى. ورغم انتشار السيارات الكهربائية، ما زال الطلب على منتجات النفط مرتفعًا في قطاعات النقل التقليدي

أنقر هنا للرجوع للأعلى

والطيران، بينما يواصل قطاع تحويل النفط إلى كيميائيات نموه بما يتراوح بين 500 و700 ألف برميل مكافئ يوميًا. وفي موازاة ذلك، تعمل الشركة على مشاريع استخلاص المعادن، ومنها بدء إنتاج الليثيوم في 2027، ما يفتح بابًا جديدًا لصناعات الطاقة الحديثة. أما في عالم التقنية، فتمتلك أرامكو برنامجًا ضخمًا للذكاء الاصطناعي يعتمد على 90 عامًا من البيانات الدقيقة، وعلى قوة بشرية تضم 200–300 عالم بيانات وأكثر من 6000 مختص تقني. وقد حققت قيمة مالية من التكنولوجيا بلغت 2 مليار دولار في 2023 و4 مليارات في 2024، مع توقعات بتحقيق 2–4 مليارات سنويًا ابتداءً من 2025. ومن أهم ابتكارات الشركة نموذجها اللغوي الكبير "ميتابرين" الذي يضم 70 مليار نقطة بيانات ويجري تطويره ليصل إلى تريليون نقطة بيانات مستمدة من عقود الاستكشاف، ويُستخدم لزيادة الكفاءة وتقليل التكاليف والبصمة الكربونية. كما تعتمد أرامكو على نماذج محاكاة مكامن بتريليون خلية لإدارة حقول النفط بدقة غير مسبوقة.

وتعزز الشركة هذه القدرات من خلال شبكة شراكات واسعة مع عمالقة التقنية وأشباه الموصلات مثل كوالكوم وإنفيديا وجوجل وGroq وAMD. وبفضل هذا التكامل بين الخبرة والتقنية والكوادر المؤهلة، حافظت الشركة على تكلفة ثلاثة دولارات للبرميل المكافئ طوال عشرين عامًا، رغم التضخم العالمي وهو إنجاز لا يتحقق إلا لدى مؤسسة تجمع بين إرثٍ عميق ورؤية مستقبلية تتجدد باستمرار. وفي النهاية، تواصل أرامكو تقديم نموذج فريد يمزج بين الاستقرار والابتكار، بين النفط والغاز والكيميائيات والذكاء الاصطناعي. إنها ليست شركة فحسب، بل ركيزة من ركائز الاقتصاد العالمي وقصة نجاح مستمرة تُعيد رسم ملامح مستقبل الطاقة وتدفع السعودية إلى مقدمة المشهد الدولي بقيمة وكفاءة ورؤية لا تخطئها العين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

كيف يجبر ترمب العالم على استهلاك مزيد من النفط والغاز؟

اقتصاد الشرق

كان العالم على أعتاب إنجاز مناخي مهم هو إقرار ضريبة عالمية على انبعاثات الكربون في قطاع الشحن، وأمضت الدول سنوات في صياغة الخطة، أملاً في الحد من التلوث المسبب للاحتباس الحراري الناجم عن سفن الشحن. كان لديها كل الأسباب للاعتقاد بأن الإجراء سيقرّ عندما اجتمعت المنظمة البحرية الدولية في منتصف أكتوبر.

ثم جاء دونالد ترمب.

بعد عودته إلى البيت الأبيض لولاية ثانية، شنّ الرئيس وكبار مسؤوليه حملة استمرت أشهراً لإحباط المبادرة، وهددت الولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية ورسوم وقيود على التأشيرات لتحقيق مبتغاها.

اجتمعت مجموعة من الدبلوماسيين الأميركيين والوزراء مع دول مختلفة للضغط عليها، كما بيّن مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأميركية طلب عدم كشف هويته. كما حذرت الدول من عواقب محتملة أخرى في حال دعمها الضريبة على انبعاثات الشحن، بما في ذلك فرض عقوبات على الأفراد ومنع السفن من دخول الموانئ الأميركية.

تحت ضغط ترمب -أو الترهيب كما يصفه البعض- بدأت بعض الدول تردد بشأن هذه الخطوة ثم صوتت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وإيران على تأجيل الاجتماع لمدة عام؛ فلم تعد هناك فرصة لتبني هذا المسعى قريباً.

قال فايق عباسوف، مدير مجموعة المناصرة الأوروبية "النقل والبيئة"، إن الولايات المتحدة "أرغمت دولاً كانت داعمة أو محايدة على معارضة" خطة صافي الانبعاثات الصفري للشحن البحري. ومن خلال ضغوطها المكثفة في المنظمة البحرية الدولية، كانت إدارة ترمب "تشن حرباً على التعددية ودبلوماسية الأمم المتحدة ودبلوماسية المناخ".

للوهلة الأولى، قد يبدو الأمر وكأن الولايات المتحدة قد انسحبت من معركة المناخ، إذ إن الرئيس ينسحب مجدداً من اتفاقية باريس، وقد لا يرسل وفداً أميركياً رسمياً إلى قمة المناخ (COP30) في البرازيل الشهر المقبل. لكن الحقيقة هي أنها ما تزال في الحلبة لكنها تقاتل في الطرف المعاكس.

ضغوط مكثفة من الإدارة الأميركية

منذ عودته إلى واشنطن، استخدم ترمب محادثات التجارة والتهديدات بالرسوم الجمركية والتوبيخ اللفظي لتشجيع الدول على التخلي عن التزاماتها المتعلقة بالطاقة المتجددة (وشراء مزيد من النفط والغاز الطبيعي المسال الأميركي كنتيجة لهذه العملية).

بعد عشرة أشهر فقط من ولايته الثانية، تحقق حملته نجاحاً مفاجئاً، إذ بدأت شخصيات رئيسية ودول تنكفئ بشكل متزايد تحت وطأة الضغط المركز.

تقول المتحدثة باسم البيت الأبيض تايلر روجرز إن ترمب انتخب لتطبيق "أجندة طاقة سليمة" و"لن يعرّض أمننا الاقتصادي والوطني للخطر من أجل تحقيق أهداف

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مناخية غامضة تلحق الضرر بدول أخرى".

يدافع مؤيدو النفط والغاز عن طموح الرئيس، ويقولون إنه ساعد في إعادة إطلاق الحوار العالمي حول تغير المناخ، ومنح انفتاحاً سياسياً مرحّباً به للبنوك والشركات والحكومات الأخرى التي أرادت التراجع عن بعض أهداف الاستدامة في مواجهة الطلب المتزايد على الكهرباء.

وقال توم بايل، رئيس التحالف الأميركي للطاقة، وهي جماعة مناصرة: "يتيح الرئيس ترمب نوعاً ما للبنوك والاتحاد الأوروبي وغيرهم غطاء لكبح طموحاتهم المناخية... إنه يمنح هذه الدول القدرة على القول: مهلاً، أنا أحاول فقط مجاراة الولايات المتحدة، ولهذا أشتري كل هذا الغاز الطبيعي المسال".

لكن في نظر دعاة البيئة والقادة الذين يعتمدون على التعددية كوسيلة للعمل المناخي العالمي، فإن ترمب يصرّ بشكل غير عادل على إرادته في عالم ينفد منه الوقت لكبح الانبعاثات وتجنب أسوأ عواقب الاحتباس الحراري.

هل تدمير المناخ هدف أم فرضية؟
قال جيك شميدت، المدير الاستراتيجي الأول في مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية: "واضح أنهم يلقون بشبكة أوسع بكثير لتدمير المناخ مما فعلوا في المرة الأولى... لديهم مزيد من الناس المنخرطين في هذا الأمر، وواضح أنه كان لديهم مزيد من الوقت للتخطيط له".

تجري هذه الضغوط على جبهات متعددة. من بين أكبرها التجارة، فقد أجبر ترمب اليابان وكوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي على التعهد بالإنفاق على الطاقة الأميركية والبنية التحتية للطاقة.

على سبيل المثال، وافقت اليابان على استثمار 550 مليار دولار في مشاريع أميركية، وتجري محادثات حالياً لتوجيه جزء من هذا التمويل إلى خط أنابيب غاز ألاسكا وموقع تصدير بقيمة 44 مليار دولار. وتعهدت كوريا الجنوبية بشراء ما يقارب 100 مليار دولار من الطاقة الأميركية.

في غضون ذلك، تعهد الاتحاد الأوروبي بإنفاق حوالي 750 مليار دولار لشراء منتجات الطاقة الأميركية، بما في ذلك الغاز الطبيعي المسال، لضمان تخفيض الرسوم الجمركية على صادراته إلى الولايات المتحدة.

الوقود الأحفوري يعوض فجوة الرياح في توليد الكهرباء بأوروبا

تساءل المحللون عما إذا كانت هذه المبيعات ستتحقق بالكامل، لأنها ستتطلب من أوروبا زيادة وارداتها السنوية من الطاقة من الولايات المتحدة بأكثر من ثلاثة أضعاف. لكن الالتزام العلني بحد ذاته كان خطوة مذهلة لكتلة قادت العالم في دفع سياسات مكافحة تغير المناخ- بما في ذلك وضع أهداف ملزمة لخفض التلوث المسبب للاحتباس الحراري، ووضع خطة "صفقة خضراء" للتخلص من الوقود الأحفوري، وفرض رسوم جمركية على الواردات كثيفة الكربون.

انتهز مسؤولو إدارة ترمب فرصة اتفاقية التجارة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للحث على تغييرات أخرى. على سبيل المثال، يضغط وزير الطاقة كريس رايت على الاتحاد لتخفيف القيود المفروضة على انبعاثات غاز الميثان من الغاز المستورد. وقد بدأ الاتحاد الأوروبي فعلاً في تخفيف متطلبات استدامة الشركات، ما يجبر عدداً أقل من الشركات على الحد من أضرارها البيئية، وهو تراجعٌ جاء بعد ضغوط من ألمانيا وغيرها من الجهات الأوروبية

أنقر هنا للرجوع للأعلى

المعنية، بالإضافة إلى البيت الأبيض.

هل تغير المناخ خدعة واحتيال؟
في غضون ذلك، دأبت الإدارة الأميركية على دفع وكالة الطاقة الدولية على إعادة النظر في قيادتها، وحثتها على إعادة تفعيل توقعات تظهر آفاقاً أكثر تفاؤلاً للطلب على الوقود الأحفوري. كما ضغطت على بنوك التنمية متعددة الأطراف لإعطاء الأولوية للوقود الأحفوري على مشاريع التكيف مع المناخ والطاقة النظيفة، في حين أصبح تمويلها لهذه المبادرات الخضراء أمراً بالغ الأهمية في ظل التخفيضات الواسعة في المساعدات الخارجية.

وقد انتقد ترمب نفسه الدول التي لا تحذو حذوه. في خطاب له في سبتمبر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، انتقد الدول لوضعها سياسات حول ما سمّاه "الخدعة" و"الاحتيال" المتعلقين بتغير المناخ، محذراً من أنها لا تستطيع أن "تستعيد عظمتها" بدون "مصادر الطاقة التقليدية". كما حث رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر على رفض توربينات الرياح والاستفادة من ثروات بحر الشمال النفطية.

يُعدّ هذا تسارعاً ملحوظاً منذ تولي ترمب منصبه في ولايته الأولى. خلال سنواته الأربع الأولى في البيت الأبيض، اقتصرت أجندة ترمب "للهيمنة على الطاقة" على هتافات حاشدة من قبيل "احفر يا عزيزي، احفر" وخطوات بطيئة لتشجيع مزيد من إنتاج النفط والغاز المحلي.

أما هذه المرة، فإن نهج الرئيس له امتداد عالمي وحدود أقل بكثير. وعندما يتعلق الأمر بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالطاقة والمناخ، تقول آبي إينيس، الأستاذة المساعدة في الاقتصاد السياسي بكلية لندن للاقتصاد: "لدى الولايات المتحدة مصلحة في سياسة فرّق تسد، وبالتالي تقويض فرص التعاون".

تجنب التعرض للضغوط
سواء حضر المسؤولون الأميركيون مؤتمر الأطراف الثلاثين في نوفمبر أم لا، فإن نفوذ الرئيس الأميركي سيظل كبيراً. تقول ليندا كالشر، مؤسسة مركز "المنظورات الاستراتيجية" البحثي وخبيرة في قمم الأمم المتحدة السنوية للمناخ: "تشعر دول مثل السعودية بتشجيع من ترمب بقطاع الوقود الأحفوري". وقال دبلوماسي أوروبي إن الهدف الرئيسي الآن في مؤتمر الأطراف الثلاثين هو تجنب التعرض للضغط.

نفياً لتجاهل النقيض، لم تحذُ دول أخرى حذو الولايات المتحدة في انسحابها من اتفاقية باريس، وما يزال استخدام الطاقة النظيفة يشهد ارتفاعاً هائلاً عالمياً. حتى إلغاء الحوافز الضريبية والمشاريع في الولايات المتحدة يبطئ لكنه لم يوقف اعتماد البلاد على طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

بينما قد تخفف الشركات متعددة الجنسيات من خطابها البيئي، يقول المحللون إن كثيراً منها ما يزال يحسّن سلاسل التوريد وعملياته بهدوء لمواصلة البيع في كاليفورنيا وأوروبا وأماكن أخرى تطالب بمزيد من الاستدامة.

في تطور غريب يواجهه رئيس أميركي شجب اعتماد العالم على الصين، تتعاون دول أخرى بشكل متزايد مع بكين في سعيها للحصول على تقنيات طاقة خالية من الانبعاثات.

قال يوانيس يوانو، الأستاذ المشارك في كلية لندن للأعمال، الذي يركز بحثه على الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات: "عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع الصين، سواء كانت دولاً أو شركات، يقول لي السياسيون والمديرون التنفيذيون: الأفضل أن تبقى مع من تعرفه... إنها توفر استقراراً أكبر من إدارة ترمب".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

بعد تجميد التوسع النفطي.. شركات الحفر السعودية تتوسع بالغاز والخارج

اقتصاد الشرق

بعد نحو عامين من تباطؤ النشاط عقب تخلّي "أرامكو" عن خطة رفع طاقتها الإنتاجية من 12 إلى 13 مليون برميل يومياً، بدأ قطاع الحفر السعودي يرسم ملامح مرحلة جديدة من النمو المدفوع بالتوسع الخارجي، وتحسين الكفاءة التشغيلية، والتركيز على الغاز.

تراجع عدد منصات حفر النفط النشطة في السعودية إلى 20 منصة فقط في يوليو 2025، وهو أدنى مستوى منذ أكثر من عقدين، بعد أن كان عند 46 منصة في مطلع 2024، بحسب بيانات "بيكر هيوز" التي نقلتها "بلومبرغ".

ويعكس هذا الانخفاض التحول في أولويات "أرامكو" نحو تطوير مشاريع الغاز الطبيعي وتقليل الإنفاق على الحفر النفطي التقليدي، ما ضغط على مقاولي الحفر المحليين، ودفعهم لتسريع خطط التوسع في الأسواق الخارجية.

"الحفر العربية" تسجل أول خسارة منذ الإدراج وتستعد للتعافي

نتيجة الضغوط التشغيلية التي أعقبت خفض الإنفاق المحلي على حفر الخام، تكبدت "الحفر العربية" أول خسارة فصلية منذ إدراجها في السوق السعودية في نوفمبر 2022، بلغت 9.4 مليون ريال في الربع الثالث 2025. وتطمح الشركة لأن تبدأ مؤشرات التعافي بالظهور العام المقبل، عبر رفع معدلات التشغيل، والتوسع في الأسواق الخارجية.

يتوقع غسان مرداد، الرئيس التنفيذي للشركة، ارتفاع معدل تشغيل منصات "الحفر العربية" إلى 80% مع بداية الربع الثاني 2026 مقارنة بـ73% حالياً، على أن تصل المنصات البحرية إلى تشغيل كامل بنسبة 100% بدلاً من 67% بالوقت الراهن. وهي خطوة يراها مرداد كفيلة بتحسين هوامش الربحية لكون المنصات البحرية أقل تكلفة وأكثر دخلاً من البرية.

وأضاف بمقابلة مع "الشرق" أن الشركة دخلت سوق حفارات الغاز غير التقليدية، التي أضافت نحو 600 مليون ريال إلى الإيرادات، تماشياً مع توسع "أرامكو السعودية" في مشاريع الغاز.

تعليق عمل نصف المنصات يكبد "الحفر العربية" السعودية خسارة فصلية

أظهر تقرير شركة "أرامكو" لعام 2024، أنها أرست عقوداً بقيمة 25 مليار دولار تشمل تطوير أعمال الغاز غير التقليدي في حقل الجافورة، والتوسع في شبكة الغاز الرئيسية، وإنشاء منصات حفر جديدة لإنتاج الغاز.

وفي هذا السياق قال زياد المرشد، النائب التنفيذي للرئيس وكبير الإداريين الماليين في "أرامكو"، في لقاء مع "الشرق"، إن الشركة رفعت مستهدف نمو الطاقة الإنتاجية من غاز البيع من أكثر من 60% إلى نحو 80%، مشيراً إلى أن الزيادة في الإنتاج ستبدأ قريباً مع تشغيل حقل الجافورة ومعمل رأس تناقيب خلال الربع الرابع من العام 2025.

التوجه إلى سوريا

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مع هذا النمو المرتقب، تتوقع "أرامكو" زيادة تتجاوز مليون برميل يومياً من السوائل المصاحبة عالية القيمة، ليبلغ إجمالي إنتاج الغاز والسوائل المصاحبة نحو 6 ملايين برميل مكافئ نفطي يومياً بحلول عام 2030.

وأوضح رئيس "الحفر العربية" لـ"الشرق" أن عدد المنصات المعلّقة من قِبل "أرامكو" انخفض بعد إعادة تشغيل خمس منصات، إضافة إلى تشغيل منصة أخرى في إحدى دول الخليج بما يمثل أول نشاط للشركة خارج السعودية، ما يعزز تدفقات الإيرادات في المرحلة المقبلة.

كما كشف عن توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الطاقة السورية للتعاون في مجالات خدمات الحقول البترولية، وحفر الآبار وصيانتها، والتدريب الفني وتطوير الكوادر البشرية.

شركة الحفر العربية أُدرجت في السوق المالية السعودية بتاريخ 7 نوفمبر 2022، وبلغت قيمتها السوقية عند الإدراج 8.9 مليار ريال بعد طرح أسهمها بسعر 100 ريال للسهم، في اكتتاب جمعت من خلاله 2.67 مليار ريال.

تبلغ القيمة السوقية الحالية للشركة نحو 8.12 مليار ريال، بينما يتداول سهمها عند 91.2 ريال، أي أقل من سعر الطرح الأولي.

"أديس القابضة".. توسع خارجي يعوض تباطؤ السوق المحلية

اللاعبة النظيرة في سوق الحفر السعودية، شركة أديس القابضة، حافظت على مسار ربحي ثابت لأكثر من عام، إذ تراوحت أرباحها الفصلية عند حدود 200 مليون ريال منذ الربع الثاني 2024، قبل أن تتجاوز هذا الحاجز بالربع الثالث 2025 لتبلغ 219.1 مليون ريال.

وأشار محمد فاروق، الرئيس التنفيذي للشركة، بمقابلة مع "الشرق" إلى أن نصف أعمال "أديس" داخل السعودية والنصف الآخر موزع بين الخليج (25%) ودول آسيا وأفريقيا (25%).

أظهرت القوائم المالية المفصلة للشركة أن أعمالها داخل السعودية شكلت نحو 72% من إجمالي الإيرادات في الربع الأول 2024، قبل أن تتراجع تدريجياً إلى 57% في الربع الثالث 2025، في حين ارتفعت مساهمة الأسواق الخارجية نتيجة دخول الشركة أسواقاً جديدة مثل نيجيريا وجنوب شرق آسيا.

"أديس" السعودية تعتزم الاستحواذ على "شيلف دريلنغ" النرويجية بـ1.42 مليار ريال

فاروق توقع تحقيق نمو في الإيرادات والأرباح التشغيلية بين 35% و40% خلال 2026 مدفوعة بتشغيل حفارات جديدة وصفقات الاستحواذ المزمعة خارج المملكة. مضيفاً أن التوسع الخارجي أسهم في خفض التكاليف ورفع أسعار الإيجار اليومية، إذ لا تتجاوز دورة التحصيل في بعض الأسواق 45 يوماً بعد إصدار الفاتورة، ما يعزز التدفقات النقدية التشغيلية.

يملك صندوق الاستثمارات العامة حصة 23.8% من رأسمال "أديس"، البالغة قيمتها السوقية حالياً نحو 18.9 مليار ريال، مقارنةً بتقييم اكتتابها البالغ 15.2 مليار ريال عند إدراجها في أكتوبر 2023.

مع تعليق حفر آبار نفط جديدة في المملكة، وتوجيه بوصلة الحفارات إلى الغاز، وتصاعد الاستثمارات غير التقليدية بقطاع الطاقة، يبدو أن صناعة الحفر السعودية تدخل مرحلة إعادة تموضع، تفرض معادلة جديدة بين الاعتماد على سوق النفط والغاز المحلية، والسعي لتنويع مصادر

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الدخل عبر التوسع نحو المزيد من أسواق الطاقة الإقليمية والعالمية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.